## المنافسة بين الشركات سعرية فقط

# مدير عام السورية للتأمين إياد زهراء: المؤشرات المالية تظهر تحسناً ملموساً في سوق التأمين

عبد الهادي شباط

أكد مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين إياد زهراء أن العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية باتت تظهر تحسناً ملموساً في سوق التأمين وزيادة الطلب على المنتجات التأمينية خاصة النشاط المصرفي الذي عادة ما يكون التأمين نشاطاً لصيقاً له وهو ما يتحقق مؤخراً حيث بدأت المؤسسة تتلمس حركة تزايد في النشاط المصرفي لجهة عمليات الإقراض وخاصة تمويل المشروعات التجارية والصناعية، وذلك عبر طلبات التأمين التي ترد للمؤسسة لتغطية وتأمين هذه المشاريع.

ولفت إلى أن هناك حالة واسعة من التنوع في منح التسهيلات الائتمانية في عدد كبير من المناطق، من دون أن تتركز في بعض المناطق أو المدن، إضافة لإعادة تفعيل عمل عدد من المنشآت الكبيرة القديمة عبر تأهيلها وإضافة خطوط إنتاج جديدة، وتشغيل منشآت كانت متوقفة عن العمل لأسباب مختلفة، وذلك عبر منحها قروضاً تشغيلية.

كما أن بعض التسهيلات الائتمانية باتت تتجه لمشروعات جديدة لها أثر مهم في النشاط الاقتصادي والخدمي للبلد، مثال على ذلك التمويلات لإحداث مشروعات الطاقات المتجددة بشقيها الشمسية والريحية، وكل ذلك يمثل مؤشرات مهمة على تحسن المشهد الاقتصادي وبالتالي زيادة الطلب على التأمين وتحسن السوق المحلية.

وبيّن أنه عادة ما تكون التغطيات المطلوبة نمطية، وهي من أصل عمل المؤسسة وتتوافر لديها القدرة على إنجاز العقود والتغطيات اللازمة بشرط تحقق شروط هذه الأخطار لأنه لا يمكن تأمين خطر مثل السرقة لمنشأة تعمل في العراء.

وبين أنه على التوازي لذلك تعمل شركات التأمين على دور مهم في تحسين مثل هذه الأخطار لجهة تأمين ظروف وعناصر تساعد على تأمينها، مثل توفير أجهزة الإنذار المبكر للمنشأة طالبة التأمين أو تحسين ظروف الإنارة، توفير الحراسة، إزالة كل عوامل اشتعال الحريق.

ونوّه بأن المؤسسة لديها رؤية وخطة عمل لمرحلة الإعمار لجهة تأمين التغطيات المطلوبة وتحسين الخدمات وتوفير مختلف مستلزمات العمل التأميني.

> زيادة في الطلب على المنتجات التأمينية

### مؤشرات ربحية

حول بعض مؤشرات الربحية لدى المؤسسة بيّن زهراء أن المؤشرات الربعية أو النصفية لا تظهر حقيقة حجم التعطيات والتعويضات لدى المؤسسة، وإنما تظهر هذه المؤشرات بشكلها النهائي والكامل مع التقرير السنوي الذي يظهر شمولية عمل المؤسسة.

وبيّن أن المؤسسة تتحمل سنوياً نحو ٤,٥ مليارات ليرة سورية من حجم المطالبات في التأمين الصحي نظراً لأهمية هذا الملف، والتوجيهات الحكومية لضرورة الحفاظ على التأمين الصحي للعاملين في الجهات العامة، في القطاعين الإداري والاقتصادي، ويتم العمل على تحديث هذا الملف وتطوير آليات عمله بالتعاون مع العديد من الجهات المعنية بالتأمين الصحي، لافتاً إلى أن المؤسسة استطاعت خلال السنوات السابقة من الحرب على سورية الاستمرار في تقديم التغطيات الصحية للمؤمن لهم لدى المؤسسة، وخاصة من العاملين في الجهات العامة، وأنه على التوازي يتم العمل على تحقيق تأمين صحي أفضل وأكثر عدالة بين العاملين في الجهات العامة وآليات عمل تحد من حالات سوء الاستخدام التي تعمل المؤسسة مع شركائها في قطاع التأمين لضبطها.

### إلزامي

أوضح زهراء أن آلية العمل في التأمين الإلزامي مع شركات التأمين تقوم على تخصيص كل شركة بما يعادل ٢٠٪ من إجمالي عقودها لكل ربع، بما لا يتجاوز إجمالي عقود التأمين الإلزامي لكل الشركات في القطاع الخاص مبلغ مليار ليرة سنوياً.

ونوّه بأن المؤسسة تمتلك خبرات ومهارات واسعة ومتراكمة في العمل التأميني، وطرق اكتتابها على الأخطار والأسعار الفنية والمنطقية التي تتعامل بها بما يعزز ثقة المتعاملين معها للقطاعين العام والخاص، إضافة لإدارة محفظة التأمين الصحي والذي تجاوز عدد المؤمنين لديها ٧٠٠ ألف مؤمَن، واعتماد نماذج تغطيات تأمينية متعددة لباقي فروع التأمين.

كما أن المؤسسة تعمل على مواكبة التغييرات ومتطلبات المجتمع في تغطية أخطار مختلفة ومتنوعة وخاصة منها التي فرضتها سنوات الحرب الماضية ضمن سقوف تغطية مقبولة، وعلى عاتق المؤسسة بعد انكفاء المعيدين الخارجين عن قبول التغطيات من السوق السورية وبعد ارتفاع أسعار الإعادة بشكل كبير جداً.

### منافسة

فيما يخص سوق التأمين والمنافسة مع شركات التأمين، بين أن المنافسة مازالت محصورة بالمنافسة السعرية فقط، وبقيت قرارات العمل تحقق جزءاً من الدعم لأعمال المؤسسة في نقطة حماية وتأمين المؤسسات الحكومية.

في المقابل، تحمل المؤسسة همّ الانطلاق بمشاريع حقيقية في إدارة وتشغيل محافظ تأمينية وفق متطلبات القرارات الحكومية.

ولفت إلى أن شركات التأمين العاملة حالياً في سوق التأمين تحقق توازناً لجهة تأمين متطلبات السوق المحلية، في حين لابد أن تتواكب أي حالة تطور في النشاط الاقتصادي وخاصة المصرفي بما يقابلها من شركات تأمين، نظراً لترابط العلاقة بين القطاع المصرفي والتأمين، مؤكداً أن المؤسسة تسعى لتحقيق خدمات أفضل وجودة أعلى عبر تطوير برامج عملها.

### أقساط وتعويضات

حققت المؤسسة نحو ١٣,٦ مليار ليرة أقساط خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٩) بمعدل زيادة ١٢,٩٪ عن النصف الأول من العام الماضي، قابلها ٦,٣ مليارات ليرة إجمالي التعويضات بمعدل زيادة ٩,٥٪ عما كانت عليه التعويضات في النصف الأول من العام الماضي، إذ استحوذ التأمين الصحي على ٥,٢ مليارات ليرة من أجمالي الأقساط وهو ما يعادل ٣٨٪، في حين سجل إجمالي التعويضات في الصحي ٥ مليارات ليرة، وهو ما يمثل ٨٠,٤٪ من إجمالي التعويضات.

حل التأمين الإلزامي في المقام الثاني لجهة الأقساط بقيمة ٤,٩ مليارات ليرة بما يعادل نحو ٣٦,٦٪، مقابل إجمالي تعويضات ١,٢ مليار ليرة، وهو ما يمثل ١٩٪ من إجمال التعويضات للنصف الأول من العام الجاري، في حين جاء التأمين على الحريق في المقام الثالث بواقع ١,٣ مليار ليرة وبمعدل ٩,٣٪ من إجمالي الأقساط، مقابل ١٣,٨ مليون ليرة حجم التعويضات تمثل ٠,٢٢٪ من كتلة التعويضات للنصف الأول من هذا العام.